

٥ يونیو ٢٠١٧

 NHRC  
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان  
National Human Rights Committee

2018

# آثار الحصار

على الحق في لم شمل الأسر

فريج عبد العزيز، تقاطع ناصر بن خالد، خلف محطة بترول الدوحة  
الخط الساخن: ٠٠٩٧٤٦٦٦٦٦٦٦ ٠٠٩٧٤٤٠٤٨٨٤٤ nhrc@nhrc-qa.org



 qatarnhrc  
 qatarnhrc  
 nhrcqatar  
 @qatarnhrc  
 qatarnhrc

 NHRC  
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان  
National Human Rights Committee



June 05, 2017

# Introduction



Family reunification is an important right that overlaps with many other rights, such as the rights of women, the rights of the child, the right to food, clothing, dignity ...etc. The international community attaches great importance to family policies in countries because the family represents the basic nucleus and the first brick in the building of society. However, the countries of the blockade had another view, their decision affects families and cause dispersal between mothers and children and between spouses, without regard to the humanitarian situation that could be left behind by their inhuman decision. The blockade of Qatar has led to the separation of families, and the countries of the blockade have not given any consideration to seasons that are dear to the hearts of Arab, Muslim and Gulf peoples. The blockade was not lifted during the Eid al-Fitr or Eid al-Adha days. This resulted in severe psychological and social repercussions on large segments of the Qatari society and the peoples of the blockading countries. The decisions of these countries were not fair to such families. This summary sheds light on the right to family reunification, and reviews

2018

## EFFECTS OF THE BLOCKADE

on the 'right to family reunification'



 Fereej Abdulaziz, Nasser Bin Khalid Intersection, Opposite Doha Petrol Station, Otabi Tower  
 [nhrc@nhrc-qa.org](mailto:nhrc@nhrc-qa.org)     00974 4404 8844     Hot Line 00974 6662 6663

 @atarnhrc  
 @atarnhrc  
 @atarnhrc  
 @atarnhrc



## مقدمة

يعتبر لم شمل الأسرة حق من الحقوق المهمة الذي يتداخل مع عديد الحقوق الأخرى، على غرار حقوق المرأة وحقوق الطفل والحق في المأكل والملبس والكرامة وغيرها، إذ أن المجتمع الدولي يولي أهمية قصوى للسياسات الأسرية في الدول على اعتبار ما تمثله العائلة من نواة أساسية واللبنة الأولى في بناء المجتمع، غير أنه قد كان لدول الحصار رأي آخر من خلال تعرض عديد العوائل والأسر الى تشتيت وتفريق بين الأم وابنها وبين الزوج وزوجته دون الاكتراث الى الحالات الانسانية التي يمكن أن تخلفها قراراتهم التي قد أكدت من جديد أنها غير إنسانية، إذ أدى الحصار المفروض على قطر الى تشتت شمل الاسر، ولم تراع دول الحصار مرور مواسم عزيزة على قلوب الشعوب العربية والاسلامية والخليجية، فلم ترفع الحصار في أيام عيد الفطر أو عيد الأضحي المبارك، وخلف ذلك تداعيات نفسية واجتماعية خطيرة واسعة على شرائح واسعة من الشعب القطري وشعوب دول الحصار، وكانت قرارات الدول طالمة بحقوقهم وحق أسرهم، وبأنّ هذا الموجز للتعريف بالحق في لم شمل الأسرة، واستعراض أبرز القوانين التي تنص على احترامه وعدم المساس به ليأتي فيها بعد ذكر لآثار الحصار الغاشم على دولة قطر من زاوية هذا الحق لبيان الفجوة بين القانون والالتزام به، والخروقات العديدة التي قامت بها دول الحصار في حق عديد الفئات.

## تعريف الحق في لم شمل الأسرة

يشير جمع شمل الأسرة الى الحالة التي ينضم فيها افراد الأسرة الى أفرادها الآخرين الذين يعيشون بالفعل ويعملون ببلد آخر في الوضع العادي، إذ انه منذ الثمانينات القرن العشرين صار موضوع لم شمل الأسرة سببا رئيسيا للهجرة القانونية في عدد كبير من البلدان وخاصة في أوروبا.

## التزامت الدول ازاء الحق في لم شمل الأسرة

لا شك أن هناك نوعا من الغموض بين واجب الدول في الاعتراف بحقوق الإنسان لجميع الأفراد داخل أراضيها، وحق الدول في الحرية في تحديد - في حدود معينة - قوانين الهجرة اليها، وسياسات مراقبة حدودها غير ان منظومة حقوق الانسان الكونية، والالتزام القانوني والاخلاقي لهذه الدول يجعل من لم شمل الأسرة حقا حري بالاحترام والتجسيد، إذ أكد الاعلان العالمي لحقوق الانسان على هذا الحق كذا عديد الاتفاقيات، وأبرزها اتفاقية حقوق الطفل؛ التي جاء فيها المادة العاشرة منها أنه وفقا للالتزام الواقع على الدول الأطراف بموجب الفقرة ١ من المادة ٩، تنظر الدول الأطراف في الطلبات التي يقدمها الطفل أو والداه لدخول دولة طرف أو مغادرتها بقصد جمع شمل الأسرة، بطريقة إيجابية وإنسانية وسريعة، وتكفل الدول الأطراف ذلك ألا تترتب على تقديم طلب من هذا القبيل نتائج ضارة على مقدمي الطلب وعلى أفراد أسرهم.

وكذلك الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي جاء في الفقرة الأولى من المادة رقم ٤٤ منها أنه تقوم الدول الأطراف، اعترافا منها بأن الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع، وبأن من حقها أن توفر لها الحماية من قبل المجتمع والدولة، باتخاذ التدابير المناسبة لضمان حماية وحدة أسر العمال المهاجرين. من جهة أخرى فإن اتفاقية القضاء على التمييز العنصري رغم أنها لا تتعامل مباشرة مع القضايا المتعلقة بلم شمل الأسرة الا ان لجنة القضاء على التمييز العنصري قد أكدت على أهمية إيجاد استثناءات قدر المكان في قوانين الدول لعمل كل ما يمكن للم شمل الأسرة، خاصة بما فيها أن يكون الزوجين من جنسيتين مختلفتين، وقد أكدت عديد الاتفاقيات والعهود على الحق في لم شمل الأسرة غير أن الحصار على دولة قطر، قد أظهر درجة كبيرة من الاستخفاف بنفسية العوائل وحالتهم الاجتماعية في مسار مخيف يقوض التزاماتها القانونية والاخلاقية تجاه المجتمع الدولي.

## انتهاك دول الحصار للحق في لم شمل الأسرة

يعتبر انتهاك الحصار للحق في لم شمل الأسرة الخليجية من أخطر وأفظع الانتهاكات على الإطلاق، لأنه يمس ويهدد كيان الأسرة الخليجية الواحدة، ويفتتها ويشرذمها، ويهدد الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع (المرأة والطفل وذوي الإعاقة وكبار السن) بشكل مخيف، عدا عن كونه انتهاكاً سافراً لعدة مواد في القانون. إضافة إلى كل ذلك فقد منعت دول الحصار الثلاثة أي مواطن في دولة قطر القيام بأية حوالات مادية أو حتى بريدية، وبالتالي فهي لم تكثفي بتقطيع أوصار الأسر في المناسبات والأعياد الدينية، بل منعت مُعيّل الأسرة من تحويل أموال لزوجته وأولاده المشردين عنه، وقد يكون المشرّد طفلاً بلا معيل، وهذا انتهاك مضاعف، وقد يكون امرأة لوحدها، وهذا أيضاً إعدام لجميع الأعراف الحقوقية. بناء على ذلك، ونظراً لعدم تدارك دول الحصار لآلية تداعيات لقراراتها الجائرة، تشكّلت لدى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قناعة أن تلك الدول لم تتخذ تلك القرارات على عجل، بل تتعمّد إهانة وإذلال وانتهاك الحريات الأساسية والقيم والأعراف الدينية والاجتماعية، مع العلم بأن هناك بعض حالات الانتهاك الأسرية سُمح لها بالدخول، ولكن لمرة واحدة فقط وبطريقة عشوائية ومن دون آلية واضحة، وتم إغلاق الحدود تماماً بعدها، وفيما يلي احصائية حول انتهاكات قطع شمل الاسر حتى تاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٨

تاريخ الإحصائية ٢٥ أبريل ٢٠١٨				
البلد التي قامت بالانتهاك	السعودية	الإمارات	البحرين	الإجمالي
عدد الحالات	٣٤٤	٨١	٢١٨	٦٤٣

اذ جاء في تقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان، أن القرار الصادر في ٥ يونيو قد أدى إلى ظهور حالات انفصال مؤقت - يُحتمل أن يكون دائماً - بين الأسر في جميع البلدان المعنية، وهو الأمر الذي تسبب في ضائقة نفسية فضلا عن بعض الصعوبات التي يواجهها بعض الأفراد في تقديم الدعم الاقتصادي لأقاربهم وذويهم المقيمين في قطر أو في البلدان الأخرى.

وقد أشار ذات التقرير أنه وفقا للبيانات الرسمية - قامت دولة قطر بعملية إحصاء لحالات الزواج المختلط بين القطريين وغير القطريين، وأسفر هذا الإحصاء عن وجود حوالي ٦٤٧٤ حالة زواج مختلط تشمل مواطنين من قطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ٥١٣٧ من الرجال القطريين و١٣٣٧ من النساء القطريات). وقد أمرت السلطات المعنية بالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين مواطنيها بمغادرة قطر في غضون ١٤ يوما مع أطفالهم، وجاء ذلك تحت التهديد بعقوبات مدنية تتضمن الحرمان من جنسيتهم بالإضافة إلى العقوبات الجنائية، وبالتالي؛ فقد أدت قرارات دول الحصار الى انتهاك العديد من القوانين والتشريعات والاتفاقيات الدولية، منها الإعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهدين الدوليين، إضافة للميثاق العربي لحقوق الانسان، وخصوصا ما ورد في المادة ٣: " الأسرة هي الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع. والزواج بين الرجل والمرأة أساس تكوينها وللرجل والمرأة ابتداء من بلوغ سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة وفق شروط وأركان الزواج، ولا ينعقد الزواج إلا برضا الطرفين رضاً كاملاً لا إكراه فيه وينظم التشريع النافذ حقوق وواجبات الرجل والمرأة عند انعقاد الزواج وخلال قيامه ولدى انحلاله"، والمادة ١٤ من اعلان حقوق الانسان لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: " الأسرة هي الوحدة الطبيعية والأساسية في المجتمع قوامها الرجل والمرأة ويحكمها الدين والأخلاق وحب الوطن، ويحفظ الدين كيانها، ويقوي أواصرها ويحمي الأمومة والطفولة وأفراد الأسرة من جميع أشكال الإساءة والعنف الأسري وتكفل الدولة والمجتمع حمايتها".

### أمثلة عن انتهاكات الحق في لم شمل الأسر

#### الحالة الثانية

بحسب شهادة السيدة ( إ . ر ) التي أدلت بها للجنة الوطنية لحقوق الانسان فقد تمّ حرمانها من السفر إلى أطفالها كونها تحمل الجنسية القطرية: " أنا أم قطرية مطلقة من زوج بحريني الجنسية، ولدي أطفال منه، وأذهب أربع مرات في السنة إلى مملكة البحرين من أجل رؤية أطفالي، لكن بعد القرار لم أستطع ذلك ولم يقبل الأب بإرسال الأولاد لقطر من أجل أن أراهم".

customs. Some family violation cases were allowed to enter these countries, but only once and in a random way without a clear mechanism; and the border was completely closed after that. The following are some statistics on the family separation cases up to 25 April 2018:

Statistical history: 25 April 2018				
Total	Bahrain	UAE	Saudi Arabia	Country that violated
643	218	81	344	Number of cases

The report of the technical mission of the United Nations High Commissioner for Human Rights stated that The decision of 5 June has led to cases of temporary or potentially durable separation of families across the countries concerned, which has caused psychological distress as well as some difficulties for some individuals to economically support their relatives left in Qatar or the other countries.

The same report indicated that, according to official data, the State of Qatar counted some 6,474 mixed marriages involving citizens of Qatar, KSA, UAE and Bahrain (5,137 Qatari men and 1,337 Qatari women). The authorities of KSA, UAE and Bahrain ordered their citizens to leave Qatar within 14 days, with their children, under threat of civil penalties, including deprivation of their nationality, and criminal sanctions. Consequently, the decisions of the blockade countries violated many laws, including the Universal Declaration of Human Rights and the International Covenants, in addition to the Arab Charter on Human Rights, in particular article 33: "The family is the natural and fundamental group unit of society; it is based on marriage between a man and a woman. Men and women of marrying age have the right to marry and to found a family according to the rules and conditions of marriage. No marriage can take place without the full and free consent of both parties. The laws in force regulate the rights and duties of the man and woman as to marriage, during marriage and at its dissolution," and Article 14 of the GCC Human Rights Declaration " The family is the natural and fundamental group unit of society, originally composed of a man and a woman, governed by religion, morals and patriotism; its entity and bonds are maintained and reinforced by religion. Motherhood, childhood and members of the family are protected by religion as well as the State and society against all forms of abuse and domestic violence."

### Examples of violations of the ‘right to family reunification’

#### Case (1)

According to a testimony by Ms. (E.R.) to the National Human Rights Committee, she was denied access to her children because she has Qatari citizenship: "I am a Qatari mother divorced from a Bahraini national. I have children from him, and I travel four times a year to the Kingdom of Bahrain to see my children. But after the decision I could not go there, and the father did not accept sending the children to Qatar in order to see them."

#### Case (2)

Mr. (Kh.A), a native of Qatar who was born in 1968, visited the National Human Rights Committee and gave details of the violation that he and his family had been subjected to: "My wife is Saudi, and I am a Qatari citizen. After the decision of the blockade and the decision to leave Qatar and return to Saudi Arabia, I could not return my wife because my situation does not allow that."

the most prominent laws that stipulate respect for and non-infringement of this right. The summary then mentions the effects of this brutal blockade on Qatar from the point of view of this right, to explain the gap between the law and state obligations, and the many violations committed by the blockading countries against several groups.

## Definition of the ‘right to family reunification’

Family reunification refers to the situation in which family members join other members who already live and work in another country in the normal situation. Since the 1980s, family reunification has become a major cause of legal migration in a large number of countries, especially in Europe.

### States’ obligations towards the ‘right to family reunification’

There is no doubt that there is some ambiguity regarding the duty of States to recognize the human rights of all individuals within their territories, the right of States to freely determine, within certain limits, immigration laws and border control policies. But the universal human rights system, and the legal and moral obligation of these States make family reunification truly respectful and realizable. The Universal Declaration of Human Rights has affirmed this right, and so has numerous conventions, most notably the Convention on the Rights of the Child; article 10 states that, "In accordance with the obligation of States Parties under article 9, paragraph 1, applications by a child or his or her parents to enter or leave a State Party for the purpose of family reunification shall be dealt with by States Parties in a positive, humane and expeditious manner. States Parties shall further ensure that the submission of such a request shall entail no adverse consequences for the applicants and for the members of their family." **The International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families**, in article 44, paragraph 1, states that, "States Parties, recognizing that the family is the natural and fundamental group unit of society and is entitled to protection by society and the State, shall take appropriate measures to ensure the protection of the unity of the families of migrant workers." The Convention on the Elimination of Racial Discrimination, although it does not deal directly with issues related to family reunification, has stressed the importance of finding exceptions to the laws of States to do everything possible to reunite the family, especially when the spouses are of different nationalities. Many agreements and covenants as well have affirmed the right to family reunification. However, the blockade on Qatar has shown a great deal of disregard for the families' psychological and social situation in a frightening course that undermines their legal and moral obligations to the international community.

### Violation of the ‘right to family reunification’ by the blockade States

The violation of the right to the Gulf family reunification is one of the gravest and most flagrant violations, because it affects and threatens the one Gulf family, separates and splits it, and threatens the most vulnerable groups in society (women, children, persons with disabilities and the elderly). It is also a blatant breach of provisions of laws. Still, the three blockading countries prevented citizens and resident of the State of Qatar from transferring money, even postal transfers, thus not only cutting family ties on religious occasions and holidays, but also preventing the breadwinners from transferring money to their spouses and children who are away from them. A homeless person may be a child without a breadwinner, and this is a double violation; or a woman who lives alone, and this is also an execution of all human rights norms.

Accordingly, since the countries of the blockade have not recognize repercussions of their unjust decisions, the National Human Rights Committee has been convinced that these States have not taken such decisions hastily, but deliberately insulted, humiliated and violated fundamental freedoms, religious and social values and